

21 أوت 1999

الجمهورية التونسية

وزارة الداخلية

الإدارة العامة للجماعات العمومية المحلية

منشور عدد 43

أ/ 98

**من وزير الداخلية**

**إلى**

**السادة الولاة**

الموضوع : حول توحيد الصيغة الشكلية لمحضر المعاينة ولرخصة الإشغال .

المصاحب : 4 .

وبعد ، فقد إقتضى الفصل 73 من مجلة التهيئة الترابية والتعمير الصادرة بمقتضى القانون عدد 122 لسنة 1994 المؤرخ في 28 نوفمبر 1994 بأنه تخضع كل الأشغال التي تستلزم ترخيصا إلى معاينة تقوم بها المصالح المختصة التابعة للولاية أو للبلدية ، حسب الحال ، قصد التثبت من مدى مطابقتها للأمتثلة الملحقة برخصة البناء .

وتتم عملية المعاينة بطلب من المعني بالأمر أو بمبادرة من البلدية أو الولاية أو من مصالح الوزارة المكلفة بالتعمير ، عند الإقتضاء ، وتشفع بمحضر في إنتهاء الأشغال على الوجه المطلوب من عدمه .

كنا إقتضت الفقرة الأولى من الفصل 74 من نفس المجلة بأنه تسند رخصة في الإشغال لكل مالك بناية يستظير بمحضر معاينة تطابق الأشغال المنصوص عليها بالفصل 73 المذكور أعلاه .

واعتبارا لما تمت ملاحظته من إختلاف بشأن محضر المعاينة والرخصة في

الأشغال المعتدين حاليا من طرف البلديات والمجالس الجبوية .

وفي إطار السعي إلى مراجعة هاتين الوثيقتين بما يجعلهما موحدين بالنسبة

لكافة الجماعات العمومية المحلية ، فقد تم بالإعتماد على أحكام الفصلين 73

و74 من مجلة التهيئة الترابية والتعمير المشار اليهما آنفا إعداد انموذجين

لمحضر المعاينة ولرخصة الأشغال في صيغتين تخص الأولى المجالس الجبوية ،

أما الصيغة الثانية فتهم البلديات .

والمرغوب الإذن بإعتماد الأنموذجين المذكورين من طرف مصالح المعنية

ودعوة البلديات الراجعة لكم بالنظر لإعتماد الصيغة التي تيسرها



علي الشاوش